

أ.د/ فيصل إبراهيم صفا
قسم اللغة العربية
جامعة اليرموك، الأردن

التحولات الصوتية المقطعية للمزدوج
الحركي
(دراسة في بعض التحولات الغائبة
والمغلوطة في الدرس الصرفي القديم)

تمهيد:

لعلني من الذين يؤمنون بأن النظرية النحوية العربية والنظرية الصرفية - في الإجمال وفي كثير من التفاصيل - من القوة والتكامل بحيث مكنتنا الناظر، وما زالتا تمكّنان، من فهم نظام العربية والكشف عن مكّوناته وتفسير مسائله. ولعلني كذلك من الذين يشهدون بأن الأسس التي قامت عليها نظرية الصرف في توصيف أصوات العلة وتحولاتها ضربت بقدر كبير في الصحة والنجاح. وإذا كنّا نعيد النظر - أحياناً - في بعض ما قدّموا أو نشير إلى ما لم يقدموا، فليس ذلك لتشكك في قدرة هذه النظرية على الكشف والتوصيف والتفسير، ولكن لأنّ طبائع الأمور أن تتكامل الجهود والأنظار لتتشكل النظرية ولتُحقّق النجاح على صعيد الجزئيات والتفاصيل، ولأنّ من المقبول أن يشوب بعض أنظار الإنسان ودراساته قدرٌ، يدقّ أو يجلّ، من الغلط أو عدم التدقيق. ولا شكّ في أن بعض أنظار علماء الصرف العربي اعتراه مثل ذلك، في مجال الصوتيات التعاملية، وبخاصة الحركات الطويلة: (الألف، والواو والياء المديتان)، وأشباه الحركات :

مادة البحث مداخلة في ملتقى "الأصوات والصواتم في اللسان العربي" الذي نظمته "وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها" - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ديسمبر 2005، بصفافس، تونس

(الواو والياء غير المديتين). وقد استند ذلك القدر من الغلط وعدم التدقيق، وغياب الإشارة إلى بعض التحولات في الواو والياء المديتين وغير المديتين، استندا - في بعض الأحوال - إلى أحد العاملين الآتيين، أو إليهما معاً :

1. خداع الرسم الكتابي، لمجمل علماء الصرف القدامى وبعض المحدثين، من حيث تشابه رسم كل من الواو والياء المديتين ورسم كل من الواو والياء غير المديتين (أي: المزدوجين الحركيين)،

2. تصوّر أن كل حرف مدّ تسبقه حركة من جنسه؛ فألف المدّ تسبقها فتحة، وواو المدّ تسبقها ضمة، وهكذا، وأن حروف المدّ سواكن.

ما أطلق عليه علماء أصوات العربية القدماء حروف اللين هو ما يسميه علماء أصوات العربية المحدثون أشباه / أنصاف الحركات أو الحركات المزدوجة أو المزدوجات الحركية. ولأجل أن أباعد نفسي والقارئ من عدم وضوح المقصود بـ "اللين"، ومن الإيحاءات غير المرادة من "أشباه/أنصاف الحركات"؛ فإنني سأكثر من استعمال تعبير "الياء المدية" للكسرة الطويلة، و"الواو المدية" للضمة الطويلة، و"الياء غير المدية" للمزدوج الحركي المناسب و"الواو غير المدية" للمزدوج الحركي المناسب، وهما المزدوجان اللذان يعاملان معاملة الصوامت. ولأن الرسم الكتابي العربي لكل من الواوين والياءين رسم واحد؛ فإن التدقيق والتخصيص يقضيان باستعمال رموز كتابية تميز كل نوع من هذه الأصوات؛ وعليه، فسوف يُسند (على نحو ما هو واقع في كثير من الدراسات المحدثّة):

1. رمز (ii) للكسرة الطويلة (أي الياء المدية)،
2. رمز (y) للياء غير المدية (المعدودة أحد الصوامت)،
3. رمز (uu) للضمة الطويلة (أي الواو المدية)،
4. رمز (w) للواو غير المدية (المعدودة أحد الصوامت).

تلك لأن عدم التمييز عملياً بين صوتي المدّ، والصوتين غير المديين، أدى جزئياً إلى معالجات غير دقيقة، أو إلى غياب الحديث عن تغيرات صوتية صرفية ليس

غيرها بأولى منها في شغل حيز في ظاهرة "الإعلال" في الألفاظ العربية . هذا الغياب نتج في الغالب من عدم إدراك لوجود مثل تلك التغيرات بفعل أحد العاملين المذكورين سالفاً، أو إليهما معاً.

يقال هذا على الرغم من أن الأنظار الصوتية الصرفية العربية أدركت فرقاً بين هذين النوعين من الأصوات اللغوية المعبر عنهما كتابياً برمزين مشتركين، وأدركت أن الحركات القصيرة لا تتميز من حروف المدّ إلا من حيث الكمّ والزمن؛ فقد ذكر بعض القدماء أن "الحركات أبعاض حروف المدّ". غير أن آثار ذلك الإدراك لم تظهر في صعيد الإجراء والتطبيق، كما سيأتي.

ليس هناك من حاجة إلى عدّ أنواع المقطع في النظام المقطعي في العربية الفصحى؛ فمعرفة ذلك معدودة من أوليات النظر في تأليف الأصوات العربية من مجموعات مقطعية. وكفي الإشارة في هذا المقام إلى أن المجموعات الصوتية التشكيلية الكثيرة الدوران في العربية الفصحى ثلاث هي:

أ (تشكيلة المقطع القصير: (ص ح)

ب (تشكيلة المقطع المتوسط، وهي تتألف من تشكيلتين هما:

1. المتوسط المفتوح : (ص ح ح)،

2. المتوسط المقفل : (ص ح ص).

ج (تشكيلة المقطع الطويل، وهي تتألف من تشكيلتين هما:

1. الطويل المفرد الإقفال : (ص ح ح ص)،

2. الطويل المزدوج الإقفال : (ص ح ص ص).

أما التشكيلة (أ)، فلا قيد على استعمالها في بدء الكلام أو في درجه. أما في آخر الكلام أو الكلمة (أي عند الوقف)، فإنّ قواعد نطق الكلام في العربية الفصحى تمنع الوقوف على متحرك (حسب تعبير القدماء) أي على مقطع قصير (حسب تعبير المحدثين)؛ فليس مقبولاً - كما هو معلوم جيداً - أن يقف الناطق على صامت متلوّ بحركة قصيرة؛ وهذا يقتضي حذف صوتيم الكسرة أو الضمة أو الفتحة، أو مطل

هذه الحركة لا حذفها؛ الأمر الذي يفضي إلى نشوء مقطع آخر إما بتشكيله الأصوات (ص ح ص ص) وإما بتشكيله الأصوات (ص ح ح) وإما بتشكيله الأصوات (ص ح ح ص) حسب نوع المقطع السابق للمقطع القصير، كما في الأمثلة الآتية، على التوالي:

- في البدء : بالوقف يُسكن آخر صامت، وهو هنا الهمزة، فيصير لدينا: (في البدء)؛ إذ سيكون التشكيل المقطعي استناداً إلى النطق: (فل - بدء)؛ ويصير المقطع الأخير (بدء)، مشكلاً كالآتي: (ب - د / ص ح ص ص))
- في الكلام : بالوقف تُمطل (في قافية الشعر) حركة آخر صامت، وهو هنا الميم، فيصير لدينا: (في الكلامي = فل - ك - لا - مي)؛ ويصير المقطع الأخير (مي)، مشكلاً كالآتي: (م - - / ص ح ح ح)
- في الكلام : بالوقف يُسكن آخر صامت، وهو هنا الميم، فيصير لدينا: (في الكلام = فل - ك - لام)؛ وهذا يعني أن المقطع الأخير (لام) مشكلاً كالآتي: (ل - - م / ص ح ح ص).

ويلحظ هنا أن التشكيل الصوتية الأولى الناتجة عن امتناع الوقف على حركة قصيرة، تشكيل غير مستعملة في بدء الكلام - في الفصحى - ولا في درجه، ولا تتولد إلا عند الوقف. وحين يكون المقطع الأخير القصير مسبقاً بمقطع متوسط مقفل. ويلحظ أن تشكيله (ص ح ص ص) - الناتجة عن حالة الوقف - مشروط قبولها، في الوقف كذلك، أن لا يكون الصامت الذي قبل الأخير (واواً) غير مدية أو (ياء) غير مدية مسبوقةً بضم أو كسر، كما في:

quym (قِيم) أو quwl (قُول) أو niym (نِيم) أو niwm (نِوَم).

وأما التشكيل الصوتية الثانية الناتجة فتشكيل غير مقيدة، وهي كثيرة الدوران في الكلام بالعربية الفصحى (بدئه ودرجه)، ولا يقع مثلاً - للتخلص من المقطع القصير في الوقف - إلا في قافية الشعر، على العموم. وأما التشكيل الصوتية الثالثة فتشكيل ممتعة في بدء الكلام ودرجه ما لم يتوافر فيه (أي في الكلام) محدّد

صارم لا مجال هنا للحديث عنه. هذه التشكيلة الأخيرة يقع مثلها في الوقف لأجل التلخيص - كما سبق القول - من المقطع القصير.

وهناك تشكيلة صوتية رابعة هي: (ص ح ح ص ص) تنشأ من استجابة الناطق - عند الوقف - لقاعدتين من قواعد نطق الكلام بالعربية الفصحى: أما القاعدة الأولى فهي عدم جواز الوقف على منون؛ وهذا يقتضي حذف التتوين؛ مما يقتضي بالتبع انتهاء الكلام بمتحرك (أي بمقطع قصير) مرة أخرى، أي: بصامت بعده حركة قصيرة. هذه التشكيلة لا تتولد إلا حين يكون المقطع الأخير مقطوعاً متوسطاً مقفلاً مسبقاً بمقطع طويل مفرد الإقفال توافر شرط قبوله في بدء الكلام أو درجه، هكذا - على سبيل المثال: (ص ح ح ص - ص ح ص)، ليتحول - عند الوقف، خالياً من التتوين، وخالياً من ثم من المقطع القصير الناتج عن حذف نون التتوين - إلى التشكيلة: (ص ح ح ص ص) كما في المخطوط تحته من قوله تعالى: "لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان".

وهكذا يتبين أن المقطع الوحيد الذي يكاد يكون بلا قيد على استعماله في الكلام العربي الفصحى - بدءاً ودرجاً وانتهاءً - هو المقطع المتوسط بقسميه المقفل والمفتوح. أما المقطع القصير (ص ح) فمقطع ممتنع انتهاءً بحسب بعض قواعد نطق الكلام العربي - كما سلف.

وإذا ما تذكرنا أن التشكيلة الصوتية (ص ح ح ص) مقيدة الاستعمال بدءاً ودرجاً وأنها تشكيلة طارئة انتهاءً، وأن التشكيلة الصوتية (ص ح ح ص ص) تشكيلة ممتنعة بدءاً ودرجاً وطارئة انتهاءً، جاز لنا القول بأن المقطع القصير (ص ح) والمتوسط بقسميه: ((ص ح ح) و (ص ح ص)) هما المقطعان الرئيسيان في حركة تشكيل مجموعات الأصوات في العربية الفصحى.

على أن المقطع المتوسط المقفل تعثره أحياناً ظروف تمنع بقاءه، وتقضي بطروء تحول في بنيته. وقبل ذكر هذه الظروف، لا بد من الإشارة هنا إلى أن شبه الحركة (أو - بتعبير آخر - نصف الحركة)، والمتمثلة في الياء غير المدية والواو غير

المديّة، تُعامل في مستوى التحليل معاملة الأصوات الصامتة؛ فإذا أُطلق على مثل هذه الياء أو تلك الواو مصطلح (شبه/نصف حركة)؛ فهي في وجهها الآخر (شبه / نصف صامت). فكلمة مثل (يَدْرُس) مبدوءة - تحليلياً - بتشكيلة صوتية من نوع (ص ح ص)، أي أن (الياء) غير المديّة في أول الكلمة يُعبّر عنها بالرمز الصوتي (ص)، أي أنها من هذا المنطلق صوت صامت.

أحوال رفض المقطع المتوسط:

على الرغم من الحضور الهائل للمقطع المتوسط المقفل (ص ح ص)، فهناك ظروف قد تعترّي هذا المقطع فتوجب رفضه وتحولّه، وتقضي من ثمّ إلى تغيير في أصوات الكلمة نوعاً أو عدّة؛ وذلك أن ينتهي هذا النوع من المقاطع بشبه/نصف حركة (أي: بواو غير مديّة أو بياء غير مديّة) مسبوقه بحركة كسرٍ أو حركة ضم قصيرة، هكذا:

1. _____ يَ
2. _____ يِ
3. _____ وُ
4. _____ وِ

أو هكذا - باستعمال رموز متفق عليها:

1. iy
2. uy
3. iw
4. uw

حيث يشير (-) إلى موقع ابتدائيّ لصوت صامت في المقطع المتوسط المكوّن من ثلاثة أصوات.

هذه الظروف، أو الحالات، الأربع تمنع بقاء المقطع وتوجب التخلص منه ما لم يُنلّ هذا المقطع - المذيل بواحدة من النهايات الهابطة الأربع السالفة - بمقطع مبدوء

بمثل ما انتهى به المقطع الهابط المشار إليه، إن وُجد في العربية كلمة يتوافر فيها مثل هذا الشرط، كما في (حيث يشير (--) إلى أحد مقاطع الكلمة):

1. (حَمِيَّة)، حيث المقطعان اللذان يعنينا في هذه الكلمة - وما يماثلها - هما:

-- / miy / yah

2. (سَيْس)، حيث المقطعان اللذان يعنينا في هذه الكلمة - وما يماثلها - هما:

-- / suy / yi

3. (اجْلُوذ - وهو إسراع الإبل في السير)، حيث المقطعان اللذان يعنينا في هذه الكلمة - وما يماثلها - هما:

-- / liw / waath

4. (قُوَّة)، حيث المقطعان اللذان يعنينا في هذه الكلمة - وما يماثلها - هما:

quw / wah

أما إذا لم يتوافر الشرط - المتحدث عنه سالفاً - ونشأ مثل هذا المقطع لأي سبب تصريفي، وجب التخلص منه أو من نهايته الهابطة المرفوض هبوطها في نظام المقطع في العربية الفصحى - بحسب الظرف المصاحب ، كما سبق الإيضاح .

أمثلة من التحولات الصوتية المقطعية الغائبة والمغلوبة،

وطرائق التخلص من النهايات المرفوضة:

للتخلص من هذه النهايات الهابطة - على النحو المشار إليه سالفاً - غير وسيلة في العربية. من ذلك:

1. حذف شبه / نصف الحركة (أي: الواو غير المدية أو الياء غير المدية) -

التي هي سبب الهبوط - من نهاية المقطع، والتعويض عن الواو أو الياء المحذوفة (أي: شبه / نصف الحركة) بحركة مماثلة للحركة السابقة على الواو أو الياء، ومن ثم نطق الحركتين القصيرتين نطقاً متصلاً؛ فتنشأ ضمة طويلة (أي: واو مدية) أو كسرة طويلة (أي: ياء مدية). ويمكن التعبير عن هذا التعويض بالقول بأنه تعويض

بمطل الحركة - السابقة على الواو أو الياء - لتصير ضمة طويلة أو كسرة طويلة؛ فالاشتقاق - على سبيل المثال - من الثلاثي، المعتلّ الفاء، على وزن (مفعال) يُنتج هذا النوع من المقاطع، كما في:

وَعَدَ (على وزن مفعال) < مَوَّعَادَ (فيتحول إلى) < مِيعَادَ، هكذا، من الشمال إلى اليمين:

miw / (aad > mii / (aad

حيث يمثّل " (" صوت العين في العربية.

وحين يتحدث الصرفيون (شرح الشافية 83/3) عن قلب الواو - كما في (مَوَّعَادَ) وغيرها- ياءً، لا يشيرون إلى نوع الياء التي تُقلب إليها الواو؛ فهل تُقلب الواو هنا ياءً غير مدّية أو ياءً مدّية؟! ولو أخذنا الأمر على أنه قلب للواو غير المدّية ياءً غير مدّية، لاستمرّ الإشكال نفسه الذي يوجب التخلص من المقطع الهابط هبوطاً مرفوضاً؛ فلوافترضنا تحول الواو في مثل (مَوَّعَادَ) إلى الياء غير المدية، لكان الأمر على النحو الآتي:

مَوَّعَادَ < مِيعَادَ

(حيث الياء هنا غير مدية، أي: ليست كسرة طويلة)، هكذا، من الشمال إلى اليمين:

miw / (aad > miy / (aad

فالمقطع الأول في كلتا الحالين مقطع منتهٍ بهبوط مرفوض يجب التخلص منه؛ من هنا كان الأقرب إلى الدقة - استناداً إلى حلول رمز (الياء) الكتابي محلّ رمز (الواو) الكتابي - أن يقال بتحول الواو غير المدية إلى ياء غير مدية. والصحيح أن الإعلال هنا ليس إعلالاً بالقلب، وإنما هو إعلال بالحذف مع التعويض: حذف الواو غير المدية (والتي هي مع الكسرة قبلها سببُ الهبوط المرفوض) والتعويض - كما سبق - بمطل الحركة السابقة على الواو أو الياء.

وعلى الرغم من اتفاق الظروف السابقة - التي تؤدي إلى التخلص من الواو غير المدية، أو الياء غير المدية، بحذفها ومطل الحركة السابقة على الواو أو الياء - مع

ظروف التغير الذي يصيب لام (اسم الفاعل) من الثلاثي الواويّ اللام أو اليائيّها، كما في: (غازوْ ghaa/ziw) و (راميْ raa/miy)،

فإننا لم نجد الصرفيين يتحدثون إلا عن إعلال بقلب الواو ياءً في (اسم الفاعل) الواويّ اللام فحسب، وسكتوا عن اسم الفاعل اليائيّ اللام، ولم نجدهم كذلك يشيرون إلى نوع الياء التي تتحوّل إليها الواو - في اسم الفاعل من الواويّ اللام؛ فالياء المحوّل إليها ياءٌ مدية في حال الجر أو الرفع مع التعريف بـ (أل)، وياءٌ غير مدية في حال النصب؛ وهذا يعني أن التحول - على الصحيح - قد يمرّ في مرحلتين: الأولى قلب الواو غير المدية - وهي الأصل - ياءً غير مدية؛ فينشأ عن ذلك ظروف مماثلة للظروف التي كانت قبل التحول إلى الياء غير المدية، وهي أنه عند الوقف على اسم الفاعل ينتج مقطع منتهٍ بهبوط مرفوض، إما من نوع (iw -) قبل التحويل - أو القلب بتعبير الصرفيين - وإما من نوع (iy -) بعد التحويل. هذا، بالإضافة إلى أن بقاء الواو الأصلية، أو الياء بعد التحويل، ينتج عنه تتابع صوتي مكروه، وهو تتابع الواو غير المدية - حسب الأصل - والضم أو الكسر، أو تتابع الياء غير المدية - بعد التحويل - والضم أو الكسر.

من هنا كان التحول من الواو غير المدية إلى الياء غير المدية وحذف الياء غير المدية المتحوّل إليها (في مثل: غازيْ : ghaa / ziy)، أو حذف الياء الأصلية (في مثل: راميْ : raa / miy)، والتعويض بمطل الحركة السابقة، هكذا:

ghaa / ziw > ghaa / ziy > ghaa / zii

raa / miy > raa / mii

إن أخذ صيغة المضارع وصيغة اسم الفاعل - على سبيل المثال - من المثال اليائيّ المزيد بالهمزة من وزن (أفعل)، كما في (أيقن)، يجعل هذا الهبوط المرفوض نهاية إحدى هاتين الصيغتين، هكذا:

yuy / qin

المضارع: يُيقنُ

muy / qin

اسم الفاعل: مُيقِنٌ

وَيُتَخَلَّص من مثل هذه النهاية الهابطة المخطوط تحتها أعلاه بحذف شبه الحركة (أي: الياء غير المدية)، التي هي سبب الهبوط، ومطل الحركة السابقة؛ لتكون النتيجة ألفاظاً لا أثر فيها لمقاطع مرفوضة في نظام المقطع في العربية الفصحى، هكذا:

• يُبَيِّنُ < يُوقِن : $yuy / qin > yuu / qin$

• مُبَيِّن < مُوقِن : $muy / qin > muu / qin$

ومثل ذلك يقال في تصريف المضارع واسم الفاعل - مثلاً - من المثال الواويّ المزيد بالهمزة من وزن (أَفْعَل)، مثل (أَوْقَد)، كما يأتي:

• المضارع : ((يُوقِد))، بواو غير مدية yuw / qid

• اسم الفاعل : ((مُوقِد))، بواو غير مدية muw / qid ؛

فيتوجب حذف المزدوج الحركي (الواو غير المدية أو الياء) ، التي هي سبب الهبوط، والتعويض بمطل الحركة السابقة على المزدوج المحذوف لينول الأمر إلى:

• يُوقِد < يُوقِد : $yuw / qid > yuu / qid$

• مُوقِد < مُوقِد : $muw / qid > muu / qid$

ويُسلك في هذا الإطار تحول عين الكلمة - حين تكون واواً غير مدية - في وزن (فُعْلَى) مؤنثاً لـ (أَفْعَل). لقد كان تحول هذه الواو مما غاب عن تحليل الصرفيين القدماء للتحولات الصوتية في بناء الكلمة العربية؛ فقد أشاروا (شرح الشافية 76/3 - 78) إلى قلب فاء (فُعْلَى) حين تكون واواً غير مدية، كما في (وَوَلَّى wuu / laa)، همزة. غير أنهم لم يتحدثوا عن أي تحول في عين الكلمة - التي تكون أحياناً واواً (غير مدية - بالطبع) - في الوزن نفسه (أي: فُعْلَى). ولا شك في أن الرسم الكتابي المشترك لكل من الواو المدية وغير المدية كان - أحياناً - عاملاً من عوامل عدم لحظ اختلاف صوتي الواو (المدية وغير المدية)، ومن ثم عدم التنبيه إلى وقوع تحول صوتي مقطعي في بعض البنى الصرفية. فأصل الواو الثانية في (وَوَلَّى) ليس مدّ ضمّ ؛ فهي واو غير مدية، كما سبقت الإشارة . وعليه

فإنه يُفترض بنسج المقطع الأول في هذا اللفظ أن يظهر - حسب الأصل واستناداً إلى الوزن المذكور - بالصورة الآتية:

وُولَى wuw / laa

ولما كان المقطع الأول - حسب نطق الكلمة في أصلها قبل إعلال عينها - من النوع الذي ينتهي نهاية هابطة مرفوضة في نظام المقطع في العربية الفصحى، كان من الضروري التخلص من هذا المقطع؛ فكان أن حذفت الواو الثانية غير المدية، وعُوّض عنها بمطل الحركة قبلها، هكذا:

وُولَى < وُولَى : $wuw / laa > wuu / laa$

ولعل هذا التحول، الذي غاب عن تحليلات الصرفيين القدماء، سابق على ما دعاه الصرفيون قلب الواو الأولى همزة عند اجتماع المثليين في أول الكلمة.

2. ومن هذه الطرق للتخلص من هذا النوع من المقاطع الهابطة هبوطاً مرفوضاً حذفت الواو غير المدية أو الياء غير المدية والتعويض عنها بصوت صامت، في وزن (افْتَعَلَ) من الثلاثي المعتل المثال، كما في:

(1) اَوْتَعَدَ < اِتَّعَدَ : $it / ta / (ad > iw / ta / (ad$

(2) اِئْتَسَرَ < اِتَّسَرَ : $it / ta / sar > iy / ta / sar$

حيث يمثل " (" صوت الهمزة.

والصرفيون - كما هو معلوم - يتحدثون (شرح الشافية 82/3 - 83)، في هذا السياق، عن قلب الواو أو الياء تاء؛ فهذا القلب عندهم نوع من أنواع الإعلال؛ وهم يحاولون لمح قرابة صوتية بين الواو والتاء تسوّغ مثل هذا القلب.

والحق أن لا قرابة صوتية بين الواو أو الياء - من جهة - والتاء - من جهة أخرى - تسوّغ القلب المزعوم. وليس هناك - في الواقع - إلاّ إعلال بالحذف مع التعويض: حذف الواو غير المدية لوقوعها نهاية مقطع متوسط بعد كسر؛ يجعل من هذا المقطع مقطعاً هابطاً هبوطاً من نوع (iw --)، وهو نوع من الهبوط مرفوض في نظام المقطع في العربية الفصحى - كما سلف. لكن، وبدلاً من

التعويض بمطل الحركة السابقة على الواو أو الياء غير المدية (التي هي فاء الكلمة) - كما في الطريقة الأولى للتخلص من هذا النوع من المقاطع الهابطة هبوطاً مرفوضاً - بدلاً من ذلك، يُعوّض بصوت (التاء) الذي هو صوت مماثل للصوت التالي لهذه الواو أو الياء.

3. التخلص من المقطع الهابط هبوطاً مرفوضاً بتحريك سبب الهبوط (أي: الواو غير المدية أو الياء غير المدية) على نحو يجعل منه بداية مقطع بعد أن كان نهاية مقطع، كما في: (إَوَزَة)، التي تبدأ - في الأصل - بمقطع هابط هبوطاً مرفوضاً. ولما كانت هذه الكلمة متضمنة مثلين متتاليين ، فإن تهئية بيئة الإدغام تقتضي إزالة حركة المثل الأول بجعل هذه الحركة - وهي الفتحة - حركة للواو غير المدية (بسبب من هبوط المقطع الأول في الكلمة المذكورة)، هكذا:

إَوَزَة < إَوَزَة، i / waz / zah > iw / za / zah

على أن الرضي الاسترابادي (شرح الشافية 84/3) لم يتحدث عن الواو في (إَوَزَة) لا انطلاقاً من أصل وضعها - وهو (إَوَزَة)، ولا انطلاقاً من أن هذا الأصل يقتضي إحداث تغيير في المقطع، الذي آخره هذه الواو أي iw. هذا، على الرغم من أن الهبوط في المقطع الأول من هذه الكلمة - حسب نطقها قبل التحويل في هذا المقطع - يماثل الهبوط المرفوض في المقطع الأول من كلمة (مُوَعَاد)، التي سبق الحديث عنها وعن أمثالها. تحدث الاسترابادي عن أن هذه الواو في لفظ (إَوَزَة) لا تقتضي قلبها ياءً (كما قُلبت في "مُوَعَاد") - ملتفتاً حسب - إلى نطقها في الواقع (أي: إَوَزَة) لا في الأصل، مع أن الأصل (أي: إَوَزَة) هو المعبر في بحث الإعلال. تحدث عن (إَوَزَة) من حيث وقوع إدغام بين زايين، ولم ينتبه هو ولا غيره، أولاً، إلى أن الإشكالية في (إَوَزَة) مماثلة للإشكالية في (مُوَعَاد) وما مائلها، ولا إلى أن العلاج المطلوب، ثانياً، واحد في الكلمتين وما مائلهما) وهو التخلص من المقطع المرفوض المنتهي بواو غير مدية أو ياء غير مدية ساكنة بعد كسر أو ضم)، ولا إلى أن تخلصاً من هذا النوع من المقاطع، ثالثاً،

قد وقع، لكن ليس بحذف الواو أو الياء والتعويض بمطل الحركة السابقة أو التعويض بصوت مماثل للصوت التالي للواو أو الياء، وإنما كان التخلص من إشكالية هذا المقطع بتحريك الواو، في كلمة (إوززة)، بحركة مطروحة من الزاي الأولى على هذه الواو؛ لتهيئة بيئة مناسبة لإدغام مثلين في كلمة واحدة.

كان تفسير عدم قلب الواو ياءً (شرح الشافية 84/3) في (إوززة) غير صحيح، ومن ثم غير مقنع. هذا التفسير هو أن الواو فاء للكلمة، وهي متحركة ومكسور ما قبلها. والصحيح أن الذي منع من التخلص من الواو (التي هي سبب انتهاء المقطع - في الأصل - بالهبوط المرفوض) هو وقوع عملية إدغام المثلين (أي: الزايين)، تلك العملية التي توجب - كما أشير - التخلص من حركة المثل الأول بطرحها على الواو. ولا شك في أن تحريك الواو على هذا النحو هو السبب في عدم التخلص منها.

على أن هذه الحركة ليست أصيلة. ولو لم يحدث الإدغام لوجب التخلص من الواو غير المدية تلك تماماً كما حدث في مثل:

"مُوَعاد miw/(aad و "اوتَعد iw/ta(ad و "ايتَسَر iy/ta/sar". هذا، وقد كان من المناسب أن لا يُفرد الصرفيون ما أطلقوا عليه "قلب الياء واوا"، إذا ضُمَّ ما قبلها، بالنظر، وأن يبحثوه في إطار ما أطلقوا عليه "قلب الواو ياء". لقد أفردوه بالنظر على الرغم من اتفاق الأمرين في الظروف. لم يلحظوا هذا الاتفاق، ولم ينتبهوا إلى حقيقته.

قدّم الصرفيون توصيفاً غير دقيق للتغيّر الحاصل في جمع - ما كان مفرداً من وزن (أفعل) معتلّ العين بالياء - تكسيراً على وزن (فعل)؛ فكل ما يحدث في رأيهم هو أن ضمة فاء الكلمة تقلب كسرة؛ فإذا كان الجمع - حسب القاعدة وأصل أصوات المفرد - هو:

بُيُضُّ buy / dun

فإن كل ما نحن في حاجة إليه - في نظرهم - هو أن تُسَبِّقَ الياء (التي هي عين الكلمة) بكسرة لنحصل على الجمع المستعمل في الواقع (أي: بِيضٌ bii/dun). هذا، على الرغم من أن نظرة سريعة إلى الجمع (حسب الأصل، أي: يُبِيضُ buy/dun) تفيد بأن المقطع الأول منه بهبوط مرفوض من نوع (uy --). لقد ظنوا أن الأمر لا يعدو أكثر من المناسبة بين الياء والحركة قبلها؛ فكان - في رأيهم - أن أبدل بالضمة كسرة؛ لمناسبة الكسرة للياء. ولم يدركوا أن إبدال الكسرة من الضمة لا يحل إشكالية المقطع الأول في هذه الكلمة وما يماثلها، ولم يدركوا كذلك بأن هذا الإبدال للكسرة من الضمة أبقى المقطع منتهياً بهبوط مرفوض، غير أنه حوَّله من هبوط من نوع (uy --) إلى هبوط من نوع (iy --)، وكلا الهبوطين مرفوض في نظام المقطع في العربية الفصحى. لم يدركوا ذلك، أولاً، لأن فكرة المقطع لم تأخذ عندهم أبعادها العلمية والتطبيقية في بحث التحولات الصوتية في نظام الصرف الذي صاغوا قواعده على الرغم من قيام تفاعلات بحور الشعر العربي - عند الخليل - على فكرة المقطع التي تمثلت في تشكيلات صوتية مخصوصة؛ ولم يدركوا ذلك، ثانياً، لأنهم بنوا قولهم بقلب الضمة كسرة على أن كل حرف مدّ تسبقه حركة من جنسه؛ فلما صار ما قبل الياء كسرة - عوضاً عن الضمة - فقد ظنوا أنه تحقق للياء ما يجعلها مدية. ولم يدركوا ذلك، ثالثاً، لأن الرسم الكتابي لصوتي الياء (المدية وغير المدية) رسم واحد؛ فحال الرمز الكتابي بينهم - هنا وهم يبحثون التحولات الصوتية - وبين التنبيه إلى مراعاة الفرق في الخصائص النطقية والسمعية لهذين الصوتين، وكذلك لصوتي الواو (المدية وغير المدية). لقد ظنوا أن مجرد تحويل الضمة كسرة وتحويل الكسرة ضمة - حين تكون أيّ منهما سابقة للياء غير المدية أو الواو غير المدية - يفضي تلقائياً إلى تحول الياء غير المدية أو الواو غير المدية إلى الصوت المديّ المقابل.

حقاً أنه ليس لدينا اعتراض على القول بتحويل الضمة كسرة، والعكس؛ غير أن الأمر (وهو تحول الصوت غير المديّ إلى صوت مديّ) ليس كما ظنوا؛ وعدم

اعتراضنا مبنيّ على أن هذا التحويل خطوة غير نهائية في عملية التغير الصوتي المقطعي في مثل (بِيض buy/dun) و (سُود suw/dun)؛ إن عدم الاعتراض مبنيّ على أن تحويل الضمة كسرة والكسرة ضمة خطوة أولى. أما الخطوة الثانية فهي حذف الياء غير المدية أو الواو غير المدية. أما التعويض عن الصوت المحذوف بمطل الحركة السابقة فهو الخطوة الثالثة والأخيرة التي توصلنا إلى النطق المستعمل، ألا وهو:

بييضٌ bii / dun و سُودٌ suu / dun

أو (بالوقف) : بييض biid و سُود suud

وربما قال الصرفيون فيما طرأ من تغير للوصول إلى النطق المستعمل الآتي لكل من:

(طُوبَى) tuu / baa و (ضِيْزَى) dii / zaa

مثل الذي قالوه في التغير الحاصل للوصول إلى الصورة النطقية المستعملة للفظ (سُود) و (بييض). وإذا كان لنا أن نتحدث بشيء عما جرى لهذين اللفظين (طُوبَى، وضيْزَى)، فسوف يكون حديثاً مشابهاً للحديث عما جرى في (سُود) و (بييض).

سبق القول بأن ما تحدث عنه الصرفيون في مثل (بييض) و (بيضان) هو وجوب قلب الضمة كسرة استناداً منهم إلى أن الوزنين الأصليين لهذين الجمعيتين هما: (فَعْل) و (فُعْلان) ظانين أن هذا القلب - وهو صحيح بوصفه خطوة أولى - يخلصنا من إشكالية تتابع الضم والياء . وليس كذلك لأن وجود الكسرة قبل الياء غير المدية لا يؤدي تلقائياً إلى تحول هذه الياء غير المدية إلى ياء مدية، كما لا يغير قلب الياء واواً (مع بقاء الضم) في مثل (طُوبَى) من حقيقة أن كلاً من الياء المحولة والواو المحول إليها غير مدية، وأن الإشكال المقطعي باقٍ على حاله من حيث كانت الواو غير المدية أو الياء غير المدية مسبقة بحركة تجعل المقطع مرفوضاً، وأنه لا يخلصنا من هذا الإشكال سوى التخلص من الواو غير المدية أو الياء غير المدية.

ومما يقطع بأن الرسم الكتابي - لكل من نوعي الواو والياء - قد خدع الصرفيين
لقدما:

• حديثهم (شرح الشافية 86/3) عن أن الذين يقولون (بوع) -
مثلاً، في المبني لما لم يسم فاعله - بدلاً من (بيع)، إنما قاموا بتحويل الياء - بعد
حذف كسرتها في (بيع) - واواً،

• وحديثهم عن تحويل ضمة بعض الألفاظ - التي لامها ياء وهي
من وزن (تفاعل) كسرة (كما في "ترامي")، وتحويل هذه الضمة كسرة - في
الوزن نفسه - مع تحويل لامه، إذا كانت واواً، ياءً كما في (تغازي)؛ ولم يلاحظوا
- كما هو الحال في كل مرة - أن الياء المحولة غير مدية، وأن الواو المحول إليها
غير مدية كذلك. لم يلاحظوا أنه بحذف كسرة الياء في (بيع) يتكون لدينا مقطع هابط
هبوطاً مرفوضاً، هكذا:

1. (بيع) - بنطق الياء غير مدية كأَيّ صوت صامت -

هكذا: buy / (a

2. (بوع) - بنطق الواو غير مدية: كأَيّ صوت صامت -

هكذا: buw / (a

3. (بيع) - بنطق الياء غير مدية كأَيّ صوت صامت -

هكذا: biy / (a ، عند تحويل الضم إلى كسر.

• ومما يقطع كذلك بخداع الرسم الكتابي للصرفيين القدامى، وهم
يبحثون في مسائل الإعلال، حديثهم (شرح الشافية 86/3) عن أن تحويل الضمة إلى
كسرة - في وزني (فعل) و (فعلان) من جموع التكسير شريطة اعتلال عين هذين
الوزنين - معدود واجباً لقربه من الطرف، كما في (بيض).

ولا يخفى أن حديثاً كهذا غير مقنع لتعليل وقوع هذا النوع من التغير الصوتي؛ فلا
شأن للقرب من الطرف أو البعد منه بذلك؛ لذلك رأينا الصرفيين يقولون بعلّة حمل

مثل (بيضان) على مثل (بيض) حين وجدوا أن تحويل الضمة إلى كسرة قد وقع في (بيضان) على الرغم من البعد من الطرف.

• هذا الوهم، الذي أدى إليه انخداعهم بالرسم الكتابي لصوتي الواو (المدية وغير المدية) والرسم الكتابي لصوتي الياء (المدية وغير المدية)، بارز كذلك في حديث الصرفيين عما أسموه "إعلالاً بالنقل"، في مثل:

يَقُولُ (ينطق الواو غير مدية كأَيّ صوت صامت) هكذا: yaq / wul

يَبِيعُ (ينطق الياء غير مدية كأَيّ صوت صامت) هكذا: yab / yi

استناداً إلى أن الأصل في نطق المثال الأول على وزن (يَفْعُل)، وفي نطق الآخر على وزن (يَفْعَل). وهذا يعني أن الواو غير مدية محرّكة بالضم، وأن الياء غير مدية محرّكة بالكسر؛ فكلّ ما جرى من تغيير - حسب ما يرون - إنما هو نقل لحركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها؛ ظناً منهم - مرة أخرى - أن نقل الحركة هذا يحول كلاً من الواو والياء إلى حرف مدّ. وليس الأمر كذلك؛ لأن الواو غير المدية أو الياء - حسب الأصل، وعلى افتراض القبول بنقل حركتها إلى الساكن قبلها - لا تتحول بهذا النقل إلى واو مدية (أي: ضمة طويلة)، أو إلى ياء مدية (أي: كسرة طويلة). هذا الظنّ منهم أعان عليه - مرة أخرى - تلك الفكرة المغلوطة القائلة بأن كل حرف مدّ مسبوق بحركة من جنسه، وأعان عليه كذلك خداع الرسم الكتابي المشترك لكل من الواو غير المدية والواو المدية، أو الياء غير المدية والياء المدية.

إن قول الصرفيين بالتغيير، - في مضارع الثلاثي المعتل العين، على النحو السالف - يُنتج إن قبلنا به إشكاليةً مقطعيةً مرفوضةً - حسب نظام المقطع في العربية الفصحى؛ أي أن تفسير الصرفيين لما وقع أبدلنا بالإشكال الصوتي المقطعي المكروه (وهو: تتابع الواو غير المدية والضم، أو تتابع الياء غير المدية والكسر) إشكالاً صوتياً مقطعياً آخر أعسر مرفوضاً في حال اتصال الفعل بما بعده، هكذا، بدون وقف:

• يَقُولُ < يَقُولُ (بنطق الواو غير مدية)، هكذا من اليمين إلى

الشمال:

yaq / wu / lu > ya / quw / lu

• يَبِيعُ < يَبِيعُ (بنطق الياء غير مدية)، هكذا:

yab / yi / (u > ya / biy / (u

(حيث المقطع المخطوط تحته منته نهاية هابطة مرفوضة يجب التخلص منها)، أو

هكذا بالوقف:

• يَقُولُ < يَقُولُ (بنطق الواو غير مدية)، هكذا:

yaq / wul > ya / quwl

• يَبِيعُ < يَبِيعُ (بنطق الياء غير مدية)، هكذا:

yab / yi(> ya / biy(

على أنه بالتخلص من الفكرة الصوتية المغلوطة - المشار إليها - ومن الفكرة الأخرى (التي ألفت بظلالها لنتج تفسيرات تعوزها الدقة، وسبقت الإشارة إليها كذلك، وهي: "حروف المد سواكن")، وأنه بتأمل ما أصاب الصرفيون القدماء في النظر فيه (وهو أن حرف العلة في مضارع الثلاثي إما واو لينة - حسب تعبيرهم - وإما ياء لينة، وأن إبتاع هذه الواو أو الياء ضمة أو كسرة إبتاع مكروه تحاول العربية التخلص منه - ما أمكنها - إن وُجد مثله)، بكل ذلك يمكن تفسير ما وقع للمضارع - من تغير بسبب من صوت العلة في وسطه - بالقول بأن الناطق قام بحذف الواو أو الياء اللينة والتعويض بمطل حركة كل منهما؛ ثم أعاد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع جديدة، هكذا:

• yaq / wul > ya / quul

• yab / yi(> ya / bii(

هذا التغير قام على اختلاف في نوع بعض أصوات الكلمة وتشكيلة مقاطعها، ولم يتم على اختلاف في العدد الإجمالي لأصواتها.

هذا التفسير الصوتي لما وقع، يخلصنا - مع بساطته وقوة إقناعه - من تفسير الصرفيين المتمسك بعدم منطقيته وبعدم قدرته على الإقناع، ويخلصنا مما يسوق إليه هذا التفسير من إشكاليات صوتية مقطعية أعمق.

ويُسلّك في الإطار نفسه حديث الصرفيين (شرح الشافية 251/2) عن إحدى طرائق بناء ماضي الثلاثي الأجوف لما لم يُسمَّ فاعله حين قالوا بحذف حركة عين الفعل عند بنائه لهذه الصيغة، قالوا ذلك استناداً (وهو استناد صحيح) إلى كراهة التتابع المشار إليه - من ناحية - واستناداً - من ناحية أخرى وحسب وجهة نظرهم - إلى أن تغيير الحركة أقل أهمية من تغيير الحرف (أي: الصوت الصامت)، هكذا:

• قَوْل < قَوْل qu / wi / la > quw / la

• بَيْع < بَيْع bu / yi / (a > buy / (a

ثم قالوا بعد هذا بكسر فاء الفعل (في معتل الوسط بالياء)، وبحمل (قَوْل) على (بيع) وذلك بقلب الواو في (قَوْل) ياءً وكسر فائه ليصير (قِيل).

لقد ظنوا - أنهم بقولهم بكسر فاء الفعل بدلاً من ضمّها - يقدّمون التفسير المناسب، وهو التفسير المستند - كما سبقت الإشارة - إلى أن كل حرف مدّ تسبقه حركة من جنسه؛ وظنوا أنه بمجرد سبق الواو أو الياء بحركة من جنسها يحولها من صوت لين (أي: واو غير مدية أو ياء غير مدية) إلى صوت مدّ.

والصحيح أنهم يضعوننا في الإشكال نفسه المشار إليه سالفاً، وهو أن سبق حركة الضم أو الكسر لصوت اللين الواقع في نهاية المقطع يجعل منه مقطعاً منتهياً بنهاية هابطة مرفوضة.

إن الإجراء الصرفي الذي قال به الصرفيون (بعد قولهم بحذف حركة عين ماضي الثلاثي المبني لما لم يُسمَّ فاعله)، وهو تحويل الضمة - في هذه الصيغة - إلى كسرة ليكون النطق: (قِيل) و (بيع)، إجراء صحيح لكنه لا يفضي إلى تحويل حرف اللين (أي: الواو غير المدية أو الياء غير المدية) إلى حرف مدّ؛ وهذا يعني أنه لن يكون الناتج (من الشمال إلى اليمين) هو الآتي:

bu / yi / (a > bu / y- / (a > bi / y- / (a > bii / (a
 وإنما سيكون (إذا قبلنا بالخطوات كلها التي قالوا بها في هذا السياق) كآلاتي:
 bu / yi / (a > bu / y- / (a > bi / y- / (a > biy / (a
 فيكون الناتج مقطعاً هابطاً هبوطاً مرفوضاً، كالصورة السابقة الأخيرة بعد إتمام
 الإجراءات السالفة - التي تحدث عنها الصرفيون - مضافاً إليها عندهم إجراء آخر
 هو قلب الواو (في الأجوف الواوي) ياءً، هكذا:

qu / wi / la > qu / w- / la > qi / w- / la > qi / y- / la > qiy / la
 وهذا يعني أن الإجراءات التي تحدثوا عنها لا تقضي إلى الصيغة النهائية
 المستعملة عند الناطقين، ألا وهي (قيل) : qii / la .

على أن التفسير الذي يستجيب لكره العربية الفصحى للتتابعات المشار إليها،
 ويباعد من الخلوص إلى إشكالات ترفضها هذه اللغة، فهو إما القول بأن العربية
 تتخلص من حركة فاء الكلمة وتتخلص من عينها، وتعوّض جزئياً بمطل حركة
 عين الكلمة، هكذا، من الشمال إلى اليمين:

bu / yi / (a > b- / yi / (a > b- / -i / (a > bii / (a
 وإما القول بتحويل ضمة صيغة (فعل) إلى كسرة، وبحذف حرف اللين؛ لينتج عن
 النطق المتصل، لحركة الكسرة - البديلة عن حركة فاء الكلمة (أي: الضمة) -
 وحركة عينها (وهي الكسرة) كسرةً طويلةً، أي ياءً مدّةً، هكذا - من الشمال إلى
 اليمين:

bu / yi / (a > bi / yi / (a > bi / -i / (a > bii / (a
 وثبّيه بما سبق حديث الصرفيين القدماء عن قلب واو صيغة جمع التكسير من
 وزن (فُعول) ياءً عند من يجمعون لفظ (دَلُو) على (دَلِي)، الذي يفترضون أنه
 في الأصل (دَلُوو)؛ إذ قاموا بكسر فاء هذا الجمع وقلب لأمه الواو ياءً . وقلب
 واو صيغة (فُعول) ياءً يستند عندهم إلى قاعدة من قواعد الإعلال تقول بأنه "إذا
 اجتمعت الواو والياء في نهاية كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً".
 وعلى الرغم من اختلاف طبيعة كل من صوتي الواو والياء من حيث كون الأولى

المقلوبة (أي: الواو) حركةً طويلةً، وكون الأخرى المقلوب إليها بمثابة الصامت، فإنهم لم يتحدثوا عن مرحلة أو أكثر قبل حصولنا على ياء غير مدية أدغمت في الياء غير المدية المبدلة من لام الكلمة (أي: الواو) نظراً لكسر فائها عند مستخدمي الجمع على الصورة المذكورة سابقاً (أي: دليّ)). وفاتهم أن المنطق يقضي بأن تُبدل واو صيغة مفعول المدية ياء مدية، أولاً، مناسبةً لكسرة فاء الجمع المذكور. ولما كانت الياء الأولى في لفظ (دليّ) غير مدية، وكان يُفترض أن الياء - المبدلة من واو صيغة الجمع - مدية، فإن المنطق يقضي - ثانياً - بالقول بأن نصف الياء المدية (التي هي - أي: الياء المدية - بديل واو صيغة مفعول المدية) قد حذفت وعُوّض عنها بياء غير مدية، هكذا:

du/luu/wun > di/luu/wun > di / lii / wun > di / lii / yun > di/liy/yun

وهذا يعني بأن الرسم الكتابي لصوتي الياء المدية والياء غير المدية قد خدعهم؛ فلم يتمكنوا من لحظ الفرق بين الياعين.

ويشبه هذا - من حيث خداع الرسم الكتابي للصرفيين على نحو يلفت انتباههم عن لحظ الفرق بين الصوتين المشتركين في الرمز الكتابي - قولهم بوقوع الإدغام بين واوين في لفظ (عُلُوّ) - من وزن (فُعول)، مصدراً للفعل الثلاثي المعتل الآخر بالواو (علا - يعلو) - غير متبهمين إلى أنه يفترض بواو (عُلُوّ) الأولى أن تكون واواً مدية، على عكس واوه الأخرى، وأنه لا يقع إدغام إلا بوجود متماثلين، وأنه لا بدّ لإيقاع الإدغام من تحول أحد الصوتين المتقاربين إلى مماثل للآخر لكي يقع الإدغام. وعليه، فلا بدّ أن يكون التحول قد جرى بحذف نصف واو صيغة (فُعول) المدية، والتعويض عنها بواو غير مدية، على النحو الآتي:

(u / luu / wun > (u / luw / wun

كان الأقرب إلى الصواب (وليس الصواب كلّهُ) أن يقولوا بتحوّل واو (فُعول) المدية إلى واو غير مدية.

ولعلّ حديث الصرفيين عن قلب واو صيغة (مفعول) - من الثلاثي الناقص إذا كانت الياء لامه - ياءً ليكون بالإمكان إيقاع الإدغام بين الياءين، لعل هذا الحديث شبيه بما قالوه عن الإدغام في صيغة (فعل) مصدرًا للثلاثي الناقص الواوي. فالأمر عندهم لا يعدو أن يكون كالآتي:

مَرْمُويٌّ < مَرْمِيٌّ mar / muu / yun > mar / miy / yun

وغاب عندهم الحديث عن أي نوع من الإعلال في مثل هذا السياق، كما غاب الحديث عن أيّ إعلال في اسم المفعول من الثلاثي الواوي اللام، كما في (مَدْعُوٌّ)، وكل ما قيل هو إدغام الواو في الواو.

كلّ هذا على الرغم من أنه كان بإمكانهم معالجة الأمرين ضمن ظاهرة واحدة بالقول - تجوّزاً - بأن واو صيغة (فعل) وواو صيغة (مفعول) تحولت كلّ منهما من واو مدية إلى واو غير مدية، في مثل (عُلُوٌّ) و (مَدْعُوٌّ) لإيقاع الإدغام؛ إذ لا يمكن وقوع الإدغام ما بقيت واو كل من صيغة (فعل) وصيغة (مفعول) على حالها من حيث هي واو مدية (أي: ضمة طويلة uu)؛ فليست واو كل من هاتين الصيغتين - في الأصل - مزدوجاً حركياً (أي: w).

وعلى الرغم من أن قولاً متجوّزاً فيه كهذا غير كاف لبيان حقيقة ما وقع من تحولات صوتية في هذين السياقين، فإنه يكشف عن أن المعرفة الإنسانية والنظر في المسائل المختلفة لا بدّ أن يعتريهما من حين لآخر بعض الخطأ أو عدم الدقة مما يمكن أن يكشف عنه اللاحقون؛ فتتکامل المعرفة بالتصحيح والتدقيق. مثل هذا الخطأ أو عدم الدقة لا يعيب السابقين ولا يحطّ من أقدارهم؛ إذ اللاحقون معرضون لمثل ما وقع فيه السابقون.